

نشرة مارمور

مقابلة خاصة / إدارة الثروات

طارق الصالح، مساعد مدير عام وحدة
الاستثمارات، الخدمات المصرفية الشخصية،
بنك الخليج، الكويت



رأي الخبير / الإعلام والاتصالات

الرازي البديوي، نائب الرئيس المساعد، الإعلام
والاتصالات، شركة المركز المالي الكويتي
"المركز"



قطاع الطيران الخليجي – شركات الطيران التقليدية

مناقشة بناءً على دراسات وأبحاث
أجرتها مارمور

أبل: لا تزال تفكر بشكل مختلف

القمة الحكومية في دبي 2015

سعر التعادل النفطي المالي – الجواب في عهدة المجيب؟

فهرس

4	مقدمة
5	مقابلة خاصة – إدارة الثروات
10	رأي الخبير – الإعلام والاتصالات
13	مراجعة السوق ربع السنوية
16	قطاع الطيران في دول مجلس التعاون الخليجي – شركات الطيران التقليدية
18	أبل: لا تزال تفكر بشكل مختلف
20	القمة الحكومية في دبي 2015 – حدث مفصلي لدول مجلس التعاون
22	سعر التعادل النفطي المالي – الجواب في عهدة المجيب؟
24	المستجدات الرقابية في دول مجلس التعاون – الربع الثاني 2015
28	نظرة على أرقام منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مرحبًا بكم في عدد الربع الثاني 2015 من نشرة مارمور.



كان النصف الأول من العام 2015 مليئًا بالأحداث، مع فتح سوق الأسهم السعودية في يونيو 2015. ويمهد هذا التطور الطريق أمام اتخاذ الكثير من الإجراءات الأخرى نحو تحرير الأسواق في دول مجلس التعاون الخليجي لتمكين القطاع الخاص من النمو والازدهار. وفي إطار هذا التطور، يلقي الأستاذ طارق الصالح (مساعد مدير عام وحدة الاستثمارات، الخدمات المصرفية الشخصية ببنك الخليج، الكويت) الضوء على الشعور العام السائد في السوق إزاء تنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز الأسواق والاقتصاد.

إلى جانب ذلك، يتناول الأستاذ الرازي البديوي، نائب الرئيس المساعد للإعلام والاتصالات بشركة المركز المالي الكويتي ("المركز") المناخ المتغير للممارسات الحديثة للإعلام والاتصالات. وتسلط صفحة رأي الخبير في هذا العدد الضوء على دور وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الجوانب التنظيمية. ويحتوي هذا العدد على مراجعة فصلية للأسواق تتناول بالتفصيل فتح سوق تداول، وتبرز اللوائح المختلفة التي تسري على هذا التطور.

كما يتناول قسم الدراسات والأبحاث موضوعات أبحاث مختلفة. على سبيل المثال، يوجز القسم دراسة تحليلية استراتيجية لشركة التكنولوجيا الأمريكية أبل إنك Apple Inc. ومقتطفات تصف مسار تطورها والسيناريوهات المستقبلية المحتملة لها. وإلى جانب ذلك، يقتبس المقال حول القمة الحكومية في دبي 2015 من دراسة أجريت مؤخرًا حول ريادة الإمارات العربية المتحدة في مجالات الحوكمة والابتكار. وإدراكًا لمدى أهمية أسعار النفط في الأسواق العالمية لمتابعي التطورات في هذا القطاع، تلقى إحدى الدراسات التي يتناولها العدد الحالي الضوء على آليات تسعير النفط لإيضاح الأسس المنطقية التي تقوم عليها عملية حساب سعر التعادل النفطي المالي.

وعلى جري العادة، يحتوي هذا العدد أيضًا على حصاد للمستجدات الرقابية المختلفة في جميع دول مجلس التعاون في النصف الأول من العام 2015. ويختتم العدد بالإحصاءات الهامة في دول المجلس.

إننا نتطلع إلى سماع آرائكم ومقترحاتكم حول هذا العدد ربع السنوي. وفي حالة الرغبة في معرفة المزيد عن أي من المواضيع التي يتناولها هذا العدد، نأمل أن لا تترددوا في الاتصال بنا.

أملين أن تسهم هذه النشرة في إعطائكم صورة وافية عن الأسواق.

مقابلة خاصة

مقابلة مع طارق الصالح، مساعد مدير عام وحدة الاستثمارات – الخدمات المصرفية الشخصية، بنك الخليج، الكويت

نتيجةً لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في العام 2008، شهد قطاع الخدمات المالية إصلاحات شاملة. كما تطورت أيضًا شركات إدارة الثروات الإقليمية لضمان القدرة على التعامل مع الشؤون التي تهم المستثمرين والفوز بثقتهم. لمعرفة المزيد حول هذا الموضوع، التقينا بالسيد طارق الصالح، مساعد مدير عام وحدة الاستثمارات – الخدمات المصرفية الشخصية ببنك الخليج لإلقاء نظرة أكثر تعمقًا على توقعات المستثمرين اليوم، والدور الذي يمكن أن تؤديه البنوك المحلية، ومدى أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في تكوين الثروات وتحريك الاقتصاد في الاتجاه الصحيح.



فضلاً قراءة النص الكامل للمقابلة أدناه.

1- تحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المرتبة الثانية في العالم من حيث نسبة الثروات حديثة التكوين (44%) وفقاً لما أوردته مجموعة بوسطن الاستشارية. في رأيكم، ما هو مدى دراية السوق عموماً بالفرص الاستثمارية المختلفة المتاحة لها؟ وما الذي يمكن عمله لزيادة التوعية بها؟

المجال مفتوح بالتأكيد لزيادة توعية المستثمرين بجميع الفرص الاستثمارية المتاحة لهم. ومن تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في العام 2008، رأينا أن المستثمرين قد فقدوا ثقتهم بالخيارات الاستثمارية المتاحة لهم، ولذلك لا يجري العمل اليوم على تسويق المنتجات الاستثمارية بشكل مستمر. ولا نزال نرى تردد المستثمرين كما يتضح من تراجع النشاط في سوق المال الكويتية بعد الأزمة. غير أنني أعتقد أن المؤسسات المصرفية قد أصبحت في وضع أفضل يتيح لها المبادرة في ريادة جهود التعليم ونشر التوعية نظراً لتعارف المستثمرين تقليدياً على الثقة بهذه المؤسسات. وفي ضوء سيناريوهات أسعار الفائدة المنخفضة، تسعى البنوك اليوم إلى طرح منتجات استثمارية جديدة وزيادة التوعية مع التركيز على توفير التعليم المناسب للمستثمرين.

المؤسسات المصرفية في وضع أفضل يتيح لها المبادرة في ريادة جهود التعليم ونشر التوعية //

أضف إلى ذلك أن المؤسسات المالية قادرة على ريادة الجهود الرامية إلى زيادة التوعية من خلال توجيه عملائها إلى التخطيط المالي المناسب وتقديم المشورة الاستثمارية الصحيحة لهم.

2- ما هي المبادرات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة الكويتية لتحسين مناخ الاستثمار والأعمال في البلاد؟ وما هي الإجراءات الأخرى التي يمكن تنفيذها؟

لقد تم إجراء الكثير من الإصلاحات في الفترة الأخيرة لتحسين المناخ الاقتصادي العام في الكويت، منها على سبيل المثال: إصدار قانون الشركات الجديد، والتخفيف من الشروط المطلوبة لتأسيس شركة، وإنشاء صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس هيئة أسواق المال، وهيئة مكافحة الفساد، وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وغيرها، وهي كلها مبادرات تهدف إلى تحسين مناخ الاقتصاد والأعمال، ونحن جميعاً نعلم ترتيب الكويت في مختلف عناصر مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

الجدول: سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وعناصرها في دول مجلس التعاون، الترتيب في 2015

الاقتصاد	الإمارات	السعودية	قطر	البحرين	سلطنة عمان	الكويت
مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	22	49	50	53	66	86
بدء النشاط التجاري	58	109	103	131	123	150
استخراج تراخيص البناء	4	21	23	7	49	98
الحصول على الكهرباء	4	22	40	73	79	93
تسجيل الملكية	4	20	36	17	19	69
الحصول على الائتمان	89	71	131	104	116	116
حماية المستثمرين الأقلية	43	62	122	104	122	43
دفع الضرائب	1	3	1	8	10	11
التجارة عبر الحدود	8	92	61	64	60	117
تنفيذ العقود	121	108	104	123	130	131
تسوية حالات الإعسار	92	163	47	87	112	127

المصدر: البنك الدولي doingbusiness.org

هذا وتحتاج الحكومة الآن إلى اعتماد درجة أكبر من التنسيق والتخفيف من البيروقراطية والرتابة في الإجراءات الحكومية التي تعيق النمو.

كما تقوم هيئة أسواق المال بتنفيذ عدد من الإصلاحات في القطاع المالي، غير أنها لا تزال في مراحل مبكرة وهي تواجه تحديات كبيرة. وقد حققت بالتأكد تقدماً في مجالات الحكومة والإشراف الرقابي على الأسواق. أما التحدي التالي الذي تواجهه فهو الترويج لسوق المال وتمييزها – ويشمل ذلك على سبيل المثال الانضمام إلى مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال للأسواق الناشئة.

3- ما هو الدور الذي ينبغي أن تقوم به الحكومة الكويتية لتشجيع المستثمرين في الكويت؟

مما لا شك فيه أن أحد العوامل الهامة لدعم المستثمرين هو حماية حقوق المساهمين الأقلية. ويعتبر القانون التجاري الجديد بمثابة تحسن، ولكننا نحتاج إلى بذل المزيد من الجهود في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي منتج استثماري يتم طرحه اليوم في السوق يخضع في الوقت الحاضر على الأقل للمراجعة والتقييم من قبل هيئة أسواق المال، ويكون صادرًا من شركات معروفة. وهذا بالتأكيد يهيئ للمستثمرين شعورًا بالحماية والطمأنينة.

غير أن هيئة أسواق المال تحتاج إلى التأكد من أن المنتجات والخيارات الاستثمارية المتاحة للمستثمرين حقيقية وصحيحة ومناسبة، وذلك من خلال إجراء دراسات العناية الواجبة النافية للجهة المطلوبة لتفادي سوء استغلال المستثمرين. ونحن لا نزال نرى اليوم الكثير من فرص الاستثمار العقاري غير الخاضعة للرقابة التي يتم تسويقها والإعلان عنها بشكل مكثف، وهذا يدعوني إلى التساؤل عما إذا كانت كل هذه الفرص مناسبة للاستثمار.

هذا ويتزايد التركيز على إجراءات الحوكمة الرشيدة للشركات والتي تضمن بالتأكد تنفيذ الأعمال وفقاً لمبادئ سليمة وتوافق أهداف الشركات مع مصالح جميع الأطراف المعنية. كما أنه من المهم أن لا يتم اعتبار تطبيق أفضل معايير حوكمة الشركات على أنه من مسؤوليات القطاع الخاص فقط، بل ينبغي أيضاً تطبيقها بنفس المستوى في القطاع العام أيضاً على المؤسسات الحكومية من أجل تحسين المناخ الاقتصادي بشكل عام.

4- ما هي رأيكم نوعية الخيارات الاستثمارية وتنوعها التي تقدمها شركات إدارة الثروات (محليًا وفي الخارج)؟

الخيارات الاستثمارية التي يقدمها مديرو الثروات ليست متنوعة بالقدر المطلوب، والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية والمنتجات المحدودة التي تقدمها الشركات المحلية. أما من حيث المنتجات غير المحلية، فإن القوانين المعمول بها حاليًا تفرض رسومًا على تلك المنتجات، ليصبح بالتالي توزيعها في السوق المحلية غير مجدٍ من الناحية المالية.

5- إلى أي درجة تؤثر التوترات السياسية في منطقة الخليج العربي على القرارات الاستثمارية التي يتخذها الأفراد أصحاب الملاة العالية والعالية جدًا؟

يلعب الوضع الجيوسياسي دورًا كبيرًا في التأثير على القرارات الاستثمارية. وتشير بعض التقديرات إلى أن 60% من ثروات الأفراد أصحاب الملاة العالية والعالية جدًا مستثمرة في الخارج. ووفقًا لتقرير أصدرته في العام 2011 شركة بوز أند كمباني (والتي أصبح اسمها اليوم ستراتيجي أند Strategy)، يقوم المستثمرون الخليجيون بتوظيف 50% إلى 60% من أموالهم في استثمارات مؤقتة في الخارج. وعلى الرغم من أن هذا العدد يتأثر بعدة عوامل منها: استراتيجية التنوع، والاستثمارات في الملاذات الآمنة، إلخ. غير أننا لا يمكن أن نتجاهل أن جزءًا من هذه الاستثمارات التي يوظفها مستثمرون خليجيون في الخارج ناتجة عن حقيقة أن المنطقة قد شهدت بعض التوترات السياسية غير المؤاتية وبالتالي أحجم المستثمرون عن الاستثمار فيها.

6- إننا نعلم أن سويسرا كانت مركزًا رئيسيًا للإدارة الخارجية لثروات المستثمرين الخليجين أصحاب الملاة العالية جدًا، ولكن من الواضح أن هونغ كونغ وسنغافورة أخذتا تبرزان على الساحة كمنافس جدي لها. ما هي نظرة المستثمرين الخليجين اليوم إلى هذين المركزين الماليين الناشئين في آسيا؟

لهذه المسألة جانبان. الأول هو أن المصارف السويسرية قد تأثرت بالقوانين التي فرضتها الولايات المتحدة للحد من الدور الذي تقوم به سويسرا كملاذ آمن للمتهربين من الضرائب. ومع أن هذا لا يعني أن سنغافورة وهونغ كونغ لا تخضعان لتلك القوانين، غير أن هذين المركزين الآسيويين أقل عرضة للتأثر بها مقارنةً بالمصارف السويسرية.

الجانب الثاني هو أن نمو الاقتصاد العالمي قد تحول باتجاه آسيا، وبشكل رئيسي الصين. وهذان الاتجاهان قد أسهما في نشوء المراكز المصرفية الخاصة الآسيوية ومنافستها للمراكز المصرفية الخاصة التقليدية.

7- ما رأيكم في قدرات المصارف المحلية في مجال إدارة الثروات داخليًا؟ وما هو مستوى أدائها مقارنةً بالمصارف العالمية؟

تمتاز المصارف المحلية
بالأسس الجيدة لطرح
منتجات وخدمات إدارة
الثروات.

تقوم المصارف المحلية بدور هام في مجال إدارة الثروات، وهي تملك شبكات واسعة وعلاقات قوية بالعملاء. ويثق العملاء بمصارفهم، ما يعتبر أساسًا جيدًا لطرح منتجات وخدمات إدارة الثروات. كما أن المصارف المحلية تحرز تقدمًا جيدًا في إدارة الثروات وترقى إلى مستويات المصارف العالمية. ولكنها لا تزال تعمل على بناء مهاراتها، كما أن هيئة أسواق المال لا تزال حديثة العهد نسبيًا وتحتاج إلى وقت لكي تصل إلى مرحلة النضج وتقترب من المعايير العالمية.

8- ما هو في رأيكم مدى أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تكوين الثروات؟

تؤدي المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم دورًا أساسيًا في اقتصادات الدول المتقدمة، وتشكل العمود الفقري للاقتصاد ومحفزًا رئيسيًا للنمو. ولم يتمكن القطاع الخاص عمومًا والمنشآت الصغيرة والمتوسطة خصوصًا حتى الآن من إثبات القدرة على الإنجاز في الاقتصاد المحلي، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى هيمنة القطاع العام. غير أننا في المقابل نعلم أن القطاع العام لا يستطيع مواصلة استيعاب القوى العاملة المحلية بسبب محدودية فرص العمل والأعباء على الميزانية التقديرية والقيود التشغيلية. لذلك لا بد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أن تقوم بدور أكبر في القطاع الخاص لدعم النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. ولهذا أعادت الحكومة النظر في هيكلة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي تعمل على إيجاد مناخ يمكن فيه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تنمو وتزدهر.

لا بد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أن تقوم بدور أكبر في القطاع الخاص لدعم النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل.

وفي المقابل، نجد أن التمويل ليس بالعائق الكبير أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية، بقدر ما ينتج عن البيروقراطية والأنظمة المشددة والإجراءات الطويلة المطلوبة لتأسيس شركة. فإذا تمكنت الحكومة من التوصل إلى حل لذلك، سوف يصبح بمقدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت القيام بالتأكيد بدور كبير في تكوين الثروات.

9- هل الأفراد أصحاب الملاحة العالية جدًا في الكويت على استعداد للاستثمار في تكوين قطاع مشروعات صغيرة ومتوسطة مجد اقتصاديًا وقادر على الاستمرارية على المدى الطويل؟ وما هي بعض المبادرات التي يمكن أن تجتذب المستثمرين من القطاع الخاص إلى السوق؟

لا شك بأن إقبال الأفراد أصحاب الملاحة العالية جدًا في تزايد أكيد على هذا النوع من الاستثمارات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة فيها كمستثمرين ممولين. والأهم من ذلك هو أننا قد رأينا بعض الشركات الكبرى تستثمر في مشروعات جديدة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، في إطار بحثها عن مواهب شابة ومتحمسة لإيجاد منتجات وأسواق جديدة.

هذا وتشير الصفقات الأخيرة التي أبرمت في السوق، ومنها على سبيل المثال Talabat.com إلى زيادة وعي المستثمرين بقدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وسوف يؤدي إيجاد المناخ المحفز لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير أسواق رأس المال إلى تشجيع المستثمرين.

10- غالبية المشاركين في بورصة الكويت كما تعلمون هم من المستثمرين الأفراد. ما هو برأيكم سبب انخفاض مشاركة مؤسسات الاستثمار، وما الذي يمكن القيام به لتحسين تلك المشاركة؟

مؤسسات الاستثمار تتجه إلى الأسواق التي تتميز بالإجراءات الرقابية الجيدة والانفتاح والشفافية. ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ الإصلاحات في السوق في هذا المجال والعمل على تضمين السوق الكويتية في مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال للأسواق الناشئة إلى تحسين مشاركة مؤسسات الاستثمار.

11- ما رأيكم بمستويات المسؤولية الاجتماعية التي تمارسها الشركات الكويتية اليوم؟

لقد كانت هناك بالتأكيد أمثلة مشرقة كثيرة على المستويات البارزة للمسؤولية الاجتماعية التي مارستها الشركات الكويتية. ونحن نرى التزام الكثير من الشركات الكويتية في تنفيذ برامج في مجالات تنمية القطاع الخاص ودعم رجال الأعمال المبادرين، ومنها على سبيل المثال برنامج إنجاز الذي يعمل مع المدارس والجامعات.

12- يوجد في الكويت أعداد كبيرة من الأفراد أصحاب الملاة العالية والعالية جدًا. ما هي في رأيكم الطرق التي يمكنهم من خلالها إعادة المساهمة في المجتمع؟

هناك الكثير من المبادرات المحلية التي تشرف عليها منظمات مجتمع مدني ومنظمات غير ربحية. وهي تحتاج إلى مشاركة فعلية وتمويل. وأنا أشارك بشكل نشط بإحدى منظمات المجتمع المدني – الجمعية الاقتصادية الكويتية – ونحن ننادي اليوم بإجراء إصلاحات وتنفيذ برامج حوكمة مناسبة في القطاع العام. كما حظيت أيضًا بفرصة التحكيم في مسابقة إنجاز للشركات، وأدهشني مستوى حماس الفتية والفتيات والأفكار الممتازة التي قدموها وكيفية تنظيم أنفسهم على شكل شركات أعمال.

13- هلا تفضلتم بإعطاء تعريف موجز بشركتكم وأنشطتها؟

بنك الخليج مصرف محلي رائد يقدم لعملائه المنتجات والخدمات المصرفية للشركات والأفراد. وأنا أتولى مسؤولية الإشراف على الاستثمارات في مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية. ونحن نسعى دائمًا إلى تقديم منتجات وخدمات استثمارية مبتكرة لعملائنا في الأسواق المحلية والعالمية لمساعدتهم على تحقيق أهدافهم الاستثمارية.

كما أنني عضو في مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية، وهي منظمة مجتمع مدني محلية تنادي بالإصلاحات الاقتصادية، وعضو في الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، وهو صندوق حكومي بقيمة 2 مليار دينار كويتي تأسس بهدف دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنويع الاقتصاد الكويتي.

مقابلة مع الرازي البديوي، نائب الرئيس المساعد للإعلام والاتصالات بشركة المركز المالي الكويتي

"المركز"

مما لا شك فيه أن قطاع الإعلام والاتصالات قد شهد تغيراً جذرياً، وأصبح لزاماً على الشركات في جميع الميادين التكيف والتطور لضمان قدرتها على الاستفادة من المعايير الجديدة. وهذا ينطبق بشكل خاص على قطاع الخدمات المالية بسبب فقدان الثقة التي كان لا بد للقطاع من مواجهتها بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وفي هذا الصدد، أجرينا مقابلة مع الأستاذ الرازي البديوي، نائب الرئيس المساعد للإعلام والاتصالات بشركة المركز المالي الكويتي "المركز" وطلبنا منه إلقاء الضوء على الاتجاهات المستقبلية المستجدة في قطاع الإعلام، وتحديدًا في مجال الخدمات المالية.



1- ما مدى أهمية دور الإعلام والاتصالات في أي شركة استثمار كالمركز المالي الكويتي؟

لقد أصبحت الاتصالات والعلاقات جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية أي شركة مهما كان نشاطها. فالشركات اليوم تمارس نشاطها في مناخ مركب يشمل الكثير من أصحاب المصالح داخل وخارج الشركة، بمن فيهم الموظفين، والمساهمين، والعملاء أو الزبائن، ووسائل الإعلام، والهيئات الرقابية، ومنظمات المجتمع المدني، والجمهور، والقائمة تطول وتعتمد على نطاق أعمال كل شركة والقطاع الذي تمارس نشاطها فيها. ويتمثل دور فريق الاتصالات والعلاقات العامة بالشركة على إيصال رسائل الشركة بدقة وإبراز هوية الشركة الحقيقية للمعنيين داخل الشركة وخارجها. ولولا هذا الدور لكانت صورة الشركة تتشوه بفعل المعلومات غير الصحيحة أو الأزمات غير المتوقعة التي تقع في قطاع أعمال الشركة أو في الاقتصاد عموماً.

والجدير بالذكر أن الأزمة المالية العالمية في العام 2008 وتداعياتها على صورة سمعة قطاع الاستثمار قد جعلت الكثير من شركات الاستثمار أكثر حساساً بمدى أهمية استراتيجية الاتصالات والعلاقات العامة التفاعلية، والحاجة إلى التواصل الهادف مع أصحاب المصالح والمعنيين لحماية السمعة التجارية للشركة من أي اقترانات غير صحيحة في أذهان الجمهور.

2- هلا تفضلتم بإلقاء الضوء على العادات المتغيرة للاستهلاك الإعلامي في دولة الكويت / دول مجلس التعاون الخليجي وأثر ذلك على استراتيجية الإعلام والاتصالات بشركتكم؟

نظراً للتقدم في تقنية الاتصالات الذي تحقق على مدى العقود القليلة الماضية في جميع أنحاء العالم، يظهر اتجاهان رئيسيان في الكويت والمنطقة. الاتجاه الأول هو "تصنيف شرائح الجمهور" حيث أصبحت وسائل الإعلام بشكل متزايد أكثر تخصصاً في تلبية اهتمامات شرائح أكثر تحديداً للجمهور المستهدف. وقد أثر هذا الاتجاه بشكل رئيسي على المجالات وقنوات التلفزة في المنطقة حيث أصبح معظمها يتخصص في مجالات محددة كالرياضة، والاقتصاد والأعمال، والأخبار السياسية، والأطفال، والأفلام السينمائية، والموسيقى وغيرها. ويسهم هذا الاتجاه فعلياً في مساعدة الممارسين المتخصصين في

// يستطيع العميل نشر وتوزيع الرسائل
على الجمهور و/أو تضخيمها من
خلال استخدام وسائل التواصل
الاجتماعي //

مهن الاتصالات والعلاقات العامة في استهداف جماهيرهم، ما يؤدي بالتالي إلى استراتيجيات اتصالات أكثر كفاءة وأفضل انتشاراً. وفي هذا السياق، أصبحت استراتيجية الاتصالات والعلاقات العامة التي نعتمدها أكثر تركيزاً على الجمهور في مرحلة التخطيط الإعلامي. وساعدنا ذلك على أن نصبح أكثر دقة في توجيه رسائل الشركة إلى المعنيين بها.

الاتجاه الثاني البديهي هو الطفرة التي تشهدها وسائل التواصل الاجتماعي، بعد أن أصبحت شبكة الإنترنت منتشرة على نطاق واسع وتستخدمها جماهير الناس في المنطقة. وقد أتاح ذلك تمكين العملاء والمعنيين الآخرين من خلال تحويل الفرد من مجرد متلقي صامت إلى مشارك فعلي في عملية الاتصال. ويستطيع العميل نشر وتوزيع و/أو تضخيم الرسائل على الجمهور من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وبالتالي ينبغي على الشركات اختيار مجالها ضمن هذا النموذج العصري وتحديد مستوى وقواعد مشاركتها والتفاعل مع أصحاب المصالح والمعنيين بها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

3- على عكس الأسواق الغربية، لا تزال الجرائد في منطقة دول مجلس التعاون تحقق نموًا. هل تعتقد بأن هذا الاتجاه يمكن أن يستمر؟

// لا تزال الجرائد في طليعة القطاع الصحفي، ما يجعلها مصدر المعلومات الأكثر موثوقية //

لن يستمر إلى الأبد بالتأكيد، فالتحول الكبير من الإعلام التقليدي المطبوع إلى الإعلام الرقمي في أسواق الدول المتقدمة كان ناتجًا بشكل رئيسي عن التقدم التقني والمهارات التي اكتسبها ممارسو المهن الإعلامية والعملاء لتشغيل هذه التقنيات. كما أن الحافز الذي يدفع بالشركات والموارد البشرية نحو اعتماد هذه التقنية كان يتمثل في الحاجة المستمرة إلى تحقيق كفاءة أكبر والصمود في وجه المنافسة.

ولكن السيناريو كان مختلفًا في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. وبينما يمكن استيراد التقنية بسهولة بفعل القدرة المالية للدول الغنية بالنفط، غير أن القطاع الإعلامي بالمنطقة لا زال يفتقر إلى المنافسة والمهارات البشرية، ويسود فيه مناخ احتكار القلة وغياب التنوع في الملكية الذي أدى أيضًا إلى تناقص الحاجة إلى تحقيق درجة أعلى من الكفاءة عبر التحول إلى التقنيات الرقمية. ويستغرق هذا الأمر مستوى معينًا من الوعي للتمييز بين المعلومات الموثوقة وبين الضجيج في شبكة الإنترنت. وقد استفادت الجرائد في المنطقة من هذا الجانب وهي لا تزال في طليعة القطاع الصحفي، ما يجعلها مصدر المعلومات الأكثر موثوقية.

غير أن التغير في المنطقة يحدث على الرغم من ذلك وإن كان بطيئًا. ومعظم الصحف الخليجية تملك مواقع إنترنت تجتذب القراء الأصغر سنًا. ويقدم بعض هذه الوقائع مستجدات إخبارية كل ساعة. كما أنها تعمل أيضًا على الحصول على مشاركة قرائها على مستويات مختلفة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وفي الوقت، فإن بعض الجرائد تحقق إيرادات من خلال الإعلان على مواقع الإنترنت هذه. وما من شك بأن وسائل الإعلام في المنطقة آخذة في التحول إلى التقنية الرقمية في الوقت الحاضر مع أن التغير ليس بالسرعة والشمولية اللذين تشهدهما أسواق الدول المتقدمة.

4- إننا نجد في تصرفنا اليوم عددًا متزايدًا من قنوات التسويق. ما هي القنوات الإعلامية الرئيسية التي يمكنكم من خلالها التفاعل مع عملائكم؟

كما سبق وأشرت، فإن عملية التخطيط الإعلامي في شركتنا تتركز بشكل كبير على الجمهور؛ وهذه العملية بسيطة جدًا؛ إننا نقوم بتحديد الرسالة، ونضع مواصفات العميل / الجمهور المستهدف، ونقوم بتنقيح الرسالة للتأكد من أنها تحاكي تحديدًا ذلك الجمهور بشكل خاص، ثم نختار أفضل القنوات للوصول إلى جمهورنا.

كما أن هناك عامل آخر يمكن أن يلعب دورًا في تحديد القنوات التي نستخدمها، ألا وهو الهدف الاستراتيجي لرسالتنا. وبشكل عام، فإن عمليات الترويج للسمة التجارية للشركة تحتاج إلى قناة قادرة على تأمين الاستمرارية، بينما تتطلب عمليات الترويج للمبيعات إلى درجة أكبر من التكرار لتكوين شعور لدى الجمهور بالحاجة العاجلة وبالتالي إيجاد فرص للمبيعات.

5- لقد كان القطاع المالي بطيئًا إلى حد ما في اعتماد وسائل التواصل الاجتماعي. أين ترون القطاع المالي في الكويت من حيث تبني وسائل التواصل الاجتماعي بشكل عام؟

إذا كان المقصود بالقطاع المالي يشمل المصارف التجارية أيضًا، فأنا أخالف هذا الرأي. ففي الكويت على الأقل، تحركت المصارف التجارية بسرعة للاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي كأداة لتحسين الخدمات المقدمة لعملائها وكقناة منخفضة التكلفة للإعلانات والعلاقات العامة.

// من المنطقي أن تعتمد شركة تجارة التجزئة بشكل كبير على مسائل التواصل الاجتماعي حيث إنها تتيح الوصول إلى أعداد كبيرة من الجمهور //

غير أنني مع ذلك أتفق معكم بأن شركات الاستثمار كانت أبطأ في تبني وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن هذا لا يرجع إلى أسباب تتعلق بالقطاع نفسه. ففي اعتقادي، فإن اعتماد أي شركة على وسائل التواصل الاجتماعي يرتبط بما إذا كان نشاطها يتمثل في تجارة التجزئة أو بأنها تتخصص في شريحة محددة.

من السوق. ومن المنطقي أن تعتمد شركة تجارة التجزئة بشكل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي حيث إنها تتيح الوصول إلى أعداد كبيرة من الجمهور بشكل عام بتكلفة منخفضة. غير أنه يجب علينا أن ندرك أن هناك بشكل طبيعي عامل مخاطرة في الاتصالات وعلى الأخص وسائل الاتصالات الجماهيرية. وتتجلى هذه المخاطرة بدرجة أكبر في وسائل التواصل الاجتماعي. ولكن إذا كانت الشركة لا تستفيد من الوصول إلى أعداد كبيرة من الجمهور، فمن المنطقي في تلك الحالة تفادي التعرض لمخاطرة غير مبررة.

6- لماذا ينبغي في رأيكم على أي شخص متابعة المركز على تويتر؟ ما هي التغريدات التي ينشرها المركز؟

إنني أحث الأشخاص المهتمين بالتعرف على أداء صناديقنا الاستثمارية ومنتجاتنا أن يتابعونا على تويتر حيث إن تغريداتنا تحتوي نشر معلومات دورية عن آخر مستجدات تلك الصناديق والمنتجات. كما أن تغريداتنا تحتوي أيضاً على أخبارنا والتي تهم الأشخاص الراغبين في التعرض على أنشطة الشركة.

كذلك يستفيد أيضاً الأشخاص الذين يبحثون عن معلومات عن الأسواق المالية والقطاعات الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية في المنطقة من متابعة حساب المركز على تويتر حيث إن ننشر تغريدات حول مواضيع أبحاثنا والجوانب الهامة والمعلومات الملموسة عن الأسواق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

7- كيف يستفيد المركز من التلفزيون للترويج لنفسه؟

التلفزيون يعتبر وسيطاً فعالاً بتقسيم أعلى دقة وشمولية للشرائح الجمهور، كما أنه يتميز بالقدرة الكبيرة على الوصول إلى الجمهور الإقليمي. لذلك تعلن شركة المركز المالي على القنوات التلفزيونية التي تستقطب أعداد كبيرة من المشاهدين في قطاع الاقتصاد والأعمال، في إطار حملاتها للترويج لسمتها التجارية. كما أننا نعتمد المقابلات والإعلانات على القنوات التلفزيونية للمحافظة على مكانتنا الإقليمية كشركة مختارة لتكوين الثروات لعملائنا.

8- كيف ترون تطور الإعلام في منطقة دول مجلس التعاون على مدى السنوات الخمس القادمة؟

أعتقد بأن سوف نرى تحولاً متواصلاً للإعلام في منطقة دول مجلس التعاون إلى التقنية الرقمية، وتسهم في ذلك الأعداد المتزايدة للموارد البشرية المتعلمة والمدرّبة في نظم التعليم الغربية. وسوف يتسارع هذا التحول إلى التقنية الرقمية بفضل الأجيال الجديدة التي تملك مهارات تقنية أكثر تطوراً على كلا جانبي العرض والطلب.

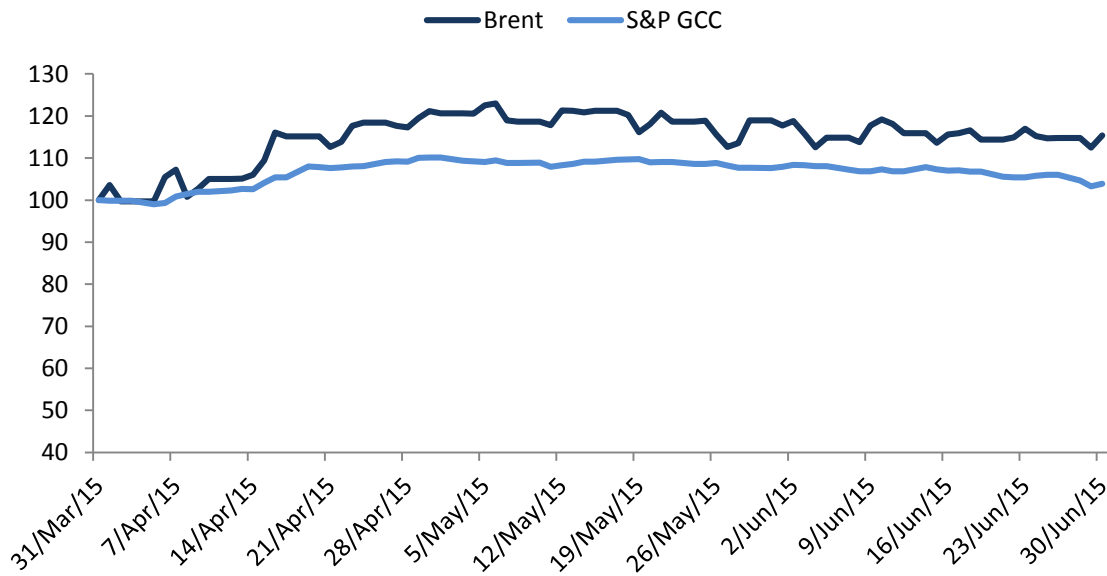
كما أنني أتوقع أيضاً استفادة وسائل الإعلام من الشركات التي تتفق بشكل متزايد على الإعلام للتخلص من تداعيات الأزمة المالية العالمية. وتتمتع منطقة الخليج العربي بعوامل اقتصادية قوية، وتستفيد أسواقها من ارتفاع دخل المستهلكين القابل للإنفاق في المنطقة. لذلك من المنطقي أن نرى المزيد من الإنفاق على الإعلام للاستفادة من الفرص المتاحة في المنطقة.

ومع تزايد إيرادات وسائل الإعلام في المنطقة من الدعاية والإعلان، أتوقع زيادة استثماراتها في مجال الإعلام الرقمي. وقد أصبح المعلنون ووسائل الإعلام على حد سواء يدركون اليوم مدى أهمية التقنية الرقمية للمحافظة على القدرة التنافسية في الأسواق، وسوف يعملون على التأكد من عدم تأخرهم عن ركب التكنولوجيا. غير أننا نرى أن وسائل الإعلام المطبوعة – وعلى الأخص الصحف – سوف تبقى قوية خلال السنوات الخمس القادمة، حيث إننا لا تزال تتمتع بمركز قوة عندما يتعلق الأمر بموثوقية المعلومات ومصداقيتها.

المراجعة ربع السنوية للأسواق: أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتقلبات أسعار النفط

شهدت أسواق دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أداءً مختلفاً في الربع الثاني، بسبب تأثير إقبال المستثمرين باحتمال عجز اليونان عن سداد ديونها وتفاقم الأوضاع الجيوسياسية. وكانت بورصتا دبي (16.3%) وأبوظبي (5.7%) الأفضل أداءً في الربع الثاني من العام 2015، وتلتها قطر (4.2%)، والمملكة العربية السعودية (3.5%)، وسلطنة عمان (3%)، والأردن (2.9%)، بينما كانت مصر (-10.4%) الأسوأ أداءً بين دول المنطقة لربع السنة، تلتها المغرب (-6.7%)، والبحرين (-5.7%)، والكويت بمؤشرها الوزني (-1.7%)، ومؤشرها السعري (-1.3%).

خام برنت ومؤشر ستاندرد آند بورز للأسواق الخليجية للربع الأول 2015، بالأساس المعدل



المصدر: رويترز

ارتفع سعر خام برنت بنسبة 21% في أبريل، محققاً أعلى مكاسب شهرية له في 6 سنوات، وقد أسهم في ذلك تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي نتيجة للبيانات الاقتصادية الضعيفة الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية، والشعور العام السائد فيما يتعلق بتراجع حجم الفائض النفطي. ولم يشهد سعر خام برنت الكثير من التقلبات منذ ذلك الحين. غير أن احتمال عجز اليونان عن سداد ديونها، وتباطؤ النمو الاقتصادي الصيني واستمرار التوترات الجيوسياسية في المنطقة قد أدت إلى الحد من ارتفاع سعر النفط. كذلك فإن إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة لم ينخفض إلى المدى الذي توقعه المحللون والمشاركون في هذا القطاع على الرغم من انخفاض سعر النفط الخام إلى حوالي النصف. وكانت منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) قد قررت في اجتماعها المنعقد في 5 يونيو 2015 الإبقاء على مستوى الإنتاج النفطي، والذي اعتبر مؤشراً أعطى الدول الأعضاء في المنظمة حرية إنتاج كميات النفط التي يرونها مناسبة دون تحديد أي سقف لها. كذلك تراجع حجم العرض أيضاً نتيجة للمخاوف من استمرار الوضع في اليمن والإضرابات في ليبيا، والذي أدى إلى إغلاق حقل الفيل النفطي. وليست هناك أي توقعات بخفض إنتاج أوبك، وقد أدى حجم العرض المرتفع وسعر صرف الدولار الأمريكي الأقوى إلى ضمان بقاء سعر النفط عند مستوى أعلى من 65 دولار أمريكي للبرميل. ووصل إنتاج دول أوبك إلى أعلى مستوى له في سنتين ونصف عند 31.22 مليون برميل في اليوم في شهر مايو، أي أعلى بكثير من حجم الإنتاج المستهدف والبالغ 30 مليون برميل في اليوم، ليعزز بذلك مدى تركيز المملكة العربية السعودية، الدولة الأكبر المصدرة للنفط، ودول المنظمة الأعضاء الرئيسية الأخرى على زيادة حصصها من السوق. وعلى صعيد آخر، أعلنت الحكومة اليونانية أنها لن تتمكن من سداد قرضها المستحق لصندوق النقد الدولي في 30 يونيو 2015.

أدت أرباح الشركات الإيجابية وأسعار النفط المستقرة إلى ارتفاع المؤشر العام لسوق دبي المالي في أبريل متجاوزاً علامة 4.200 نقطة ليلامس 4.229 نقطة للسنة. واستمر هذا الاتجاه طيلة ربع السنة، لتصبح بذلك بورصة دبي وبورصة أبوظبي سوقي الأسهم الوحيدتين في المنطقة اللتين حققتا أداءً إيجابياً. وكان اتجاه حجم التداول في دبي أيضاً في مسار معاكس مقارنةً بالأسواق الأخرى بسبب زيادة نشاط التداول في أسهم شركة أملاك للتمويل، (وهي شركة خدمات مالية إسلامية تقدم منتجات وخدمات التمويل السكني والعقاري في الإمارات العربية المتحدة) والتي أعيد إدراجها في السوق بعد توقف دام حوالي 7 سنوات. وفتحت المملكة العربية السعودية أسواقها أمام المستثمرين الأجانب الذين أصبح بمقدورهم الآن امتلاك ما يصل إلى 49% من أسهم شركة واحدة، بينما سمحت لمؤسسات الاستثمار الأجنبية التي تملك أصولاً تحت الإدارة بقيمة 18.75 مليار ريال سعودي (5 مليار دولار أمريكي) كحد أدنى، بالاستثمار مباشرة في سوق الأسهم السعودية.

كانت دبي سوق الأسهم الوحيدة التي ارتفع فيها حجم التداول (31%) والقيمة المتداولة (81%) لربع السنة. بينما تراجع حجم التداول والقيمة المتداولة في أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عمومًا بنسبة -23% و -58% على التوالي للربع الثاني. وكانت القيمة المتداولة في السوق السعودية الأكثر تأثرًا متراجعةً بنسبة 66%، تلتها السوق العمانية (-65.2%)، والكويتية (-50%)، والمغربية (-47.7%)، والمصرية (-47.2%)، والقطرية (-36.8%)، وأبوظبي (-34.9%)، والأردن (-17.2%). أما من حيث القيمة، فقد استمر مكرر الربحية في أسواق كل من سلطنة عمان وأبوظبي والبحرين دون 11 ضعفًا، بينما كان مكرر الربحية أعلى نسبيًا في كل من المغرب (17.7 ضعفًا)، والسعودية (16 ضعفًا)، والكويت (15 ضعفًا). واستمرت القيمة أدنى من القيمة الفعلية من حيث المكرر الدفتر في كل من الأردن (1.28 ضعفًا)، والكويت (1.25 ضعفًا)، والبحرين (0.9 ضعفًا)، بينما بقيت أعلى من القيمة الفعلية في كل من المغرب (2.2 ضعفًا)، والسعودية (2.17 ضعفًا)، وقطر (1.87 ضعفًا).

حققت أسهم إعمار العقارية (الإمارات العربية المتحدة) أعلى معدل عائد بين أسهم الشركات الممتازة، بمكاسب بلغت 19.4% خلال الربع الثاني من العام 2015. وتأثرت أسهم إعمار العقارية إيجابيًا بالنمو الإيجابي في الأرباح في الربع الأول 2015 وبإصدار الطرح الأولي لشركة إعمار مصر والذي شهد إقبالاً هائلاً. وحلت في المرتبة الثانية بعد إعمار العقارية الشركة السعودية للصناعات الأساسية (18.7%)، تلتها اتصالات الإمارات (18.3%)، وأزدان القابضة (15.3%)، والمملكة القابضة (8.1%). وكانت الشركة السعودية للصناعات الأساسية قد حققت مكاسبًا بنسبة 36% في أبريل 2015 نتيجة لارتفاع أسعار النفط. وحققت أسهم شركة اتصالات (الإمارات) أعلى عائد مقارنةً بأسهم الشركات الممتازة الأخرى خلال شهر يونيه 2015، وبينما لم تشهد أي تغير خلال معظم الشهر، عاد سهمها إلى الارتفاع بشكل مفاجئ بعد الإعلان عن فتح التداول في أسهمها أمام الملكية الأجنبية والمؤسسات الاستثمارية للمرة الأولى في 22 يونيه. وشهد السهم مكاسبًا بنسبة 20% في اليومين التاليين، وتمكن من تحقيق عائد بنسبة 17.4% خلال يونيو 2015. وكانت شركة أوريدو (-12.7%) قد حققت أدنى المكاسب لربع السنة، تلتها زين (-12.6%)، والبنك الوطني (-7.6%)، وبيت التمويل الكويتي (-4.5%)، ومصرف الريان (-2.4%).

ارتفعت أرباح إعمار العقارية للربع الأول 2015 بنسبة 7% لتصل إلى 280 مليون دولار أمريكي، من 261 مليون دولار أمريكي لنفس الفترة من السنة السابقة. وشهدت إيرادات إعمار نموًا أفضل بنسبة 25% خلال الربع الأول 2015 مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. وقد نتجت هذه الزيادة في النمو بشكل جزئي عن زيادة الإيرادات المتكررة من مراكز التسوق ومتاجر التجزئة ومنشآت الضيافة. ومن جهة أخرى، انخفضت إيرادات الشركة السعودية للصناعات الأساسية بنسبة 28% مقارنةً بما كانت عليه قبل سنة لتصل إلى 9.48 مليار دولار أمريكي، كما انخفضت بنسبة 18% مقارنةً بربع السنة السابق نتيجة لتراجع أسعار النفط والبتروكيماويات. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت الإيرادات الموحدة لمجموعة اتصالات للربع الأول 2015 المنتهي في 31 مارس بنسبة 30% مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة لتصل إلى 3.5 مليار دولار أمريكي نتيجة للنمو القوي في السوق النيجيرية، إلى جانب عوامل أخرى. وكان أداء شركة أوريدو للربع الأول 2015 قد تأثر سلبيًا بالخسائر في أسعار صرف العملات الأجنبية والمناخ التشغيلي الصعب في العراق. وقد نتجت خسائر صرف العملات الأجنبية عن ضعف العملتين الجزائرية والإنдонيسية. كما تأثرت زين أيضًا بتفاقم الأوضاع في العراق وشهدت تراجعًا في أرباحها ربع السنوية بنسبة 27%، حيث بلغت إيرادات الربع الأول 923 مليون دولار أمريكي، مقارنةً بما مجموعه 1.029 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة من السنة السابقة.

كانت الأشهر الثلاثة الأخيرة في منطقة الخليج العربي مؤثره جدًا على الصعيد الرقابي. بدايةً، أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع بالإمارات العربية المتحدة لوائحًا جديدة لحماية المستثمرين الأقلية في إطار مساعيها لتحسين ترتيب الإمارات في مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. واشتملت التغييرات على نص بأنه لا يحق لأي شركة وقف التداول بأسهمها قبل أو خلال اجتماع جمعية عمومية أو خلال صفقة، ولكن يمكن للهيئة الرقابية طلب وقف التداول لعدة أسباب منها على سبيل المثال تعريض سير العمل في السوق للخطر. كما تستطيع الهيئة وقف التداول بأسهم أي شركة إذا رأت أن التداول يشكل إخلالاً بحقوق المساهمين، و"لا يخدم المصلحة العامة"، وفي أوضاع استثنائية أخرى.

أصدرت هيئة السوق المالية السعودية قواعدًا لتنظيم دخول الأجانب إلى السوق، كان من أبرز نصوصها ما يلي:

- يسمح للمستثمرين الأجانب (المقيمين أو غيرهم، شاملة الحصص موضوع المبادلة) بامتلاك ما يصل في مجموعه إلى 49% فقط من سهم شركة واحدة.
- يجب أن يكون حجم الأصول تحت الإدارة التي تستثمرها مؤسسات الاستثمار الأجنبية المؤهلة (المصارف، بيوت الوساطة، مديرو الصناديق، وشركات التأمين) مباشرة في سوق الأسهم 5 مليار دولار أمريكي كحد أدنى.
- تحتفظ هيئة السوق المالية بالحق في خفض هذا الحد الأدنى إلى 3 مليار دولار أمريكي. ولا يمكن لأي مؤسسة استثمار أجنبية (وشركاتها الزميلة) امتلاك أكثر من 5% من أي سهم مدرج. ويجب أن لا تتجاوز نسبة ملكية مؤسسات الاستثمار الأجنبية مجتمعة 20% من أسهم شركة واحدة، كما يجب أن لا تتجاوز 10% من القيمة السوقية لأسهم جميع المصدرين المتداولة في السوق، شاملة الحصص موضوع المبادلة.
- يسمح للأجانب بالمشاركة مباشرة بالطروحات الأولية للشركات السعودية لكل حالة على حدة.

الجدول 1: اتجاهات أسواق دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المؤشر	القيمة السوقية (مليار دولار أمريكي)	الإغلاق الأخير	2014 %	الربع الثاني 2015 %	من بداية السنة حتى الآن %	ارتباط ستاندرد آند بورز**	متوسط قيمة التداول اليومية (مليون دولار أمريكي)	مكرر الربحية للأشهر الاثني عشر الأخيرة	مكرر القيمة الدفترية للأشهر الاثني عشر الأخيرة	العائد الجاري من الأرباح الموزعة
خام برنت	-	64	-48.3	15.4	10.9	0.251	-	-	-	-
مؤشر ستاندرد آند بورز المركب للأسواق العربية للقيم السوقية الكبيرة والمتوسطة	128.9	176	1.8	7.1	7.9	0.133	لا يوجد	12.49	1.66	3.93
السعودية	537.2	9087	-2.4	3.5	9.0	0.147	839.41	16.70	2.17	3.48
قطر	147.4	12201	18.4	4.2	-0.7	0.078	63.97	12.56	1.84	4.20
أبوظبي	119.1	4723	5.6	5.7	4.3	0.096	37.87	10.66	1.50	4.55
الكويت (المؤشر السعري)	94.8	6203	-13.4	-1.3	-5.1	0.067	26.68	15.09	1.22	4.36
الكويت (المؤشر الوزني)	94.8	420	-3.1	-1.7	-4.3	0.045	26.68	15.09	1.22	4.36
دبي	94.3	4087	12.0	16.3	8.3	0.103	205.15	10.75	1.52	3.38
مصر	66.4	743	23.5	-10.4	-11.0	0.039	32.83	12.57	1.74	2.62
المغرب	49.8	9578	5.6	-6.7	-0.4	-0.069	4.98	17.66	2.20	4.33
الأردن	22.1	4140	-2.3	2.9	-2.3	-0.004	10.89	14.24	1.28	4.74
البحرين	20.7	1368	14.2	-5.7	-4.1	0.021	0.66	9.13	0.96	4.77
سلطنة عمان	17.5	6425	-7.2	3.0	1.3	0.071	4.94	10.35	1.38	4.34

المصدر: رويترز، زاوية، * - متوسط قيمة التداول اليومية للشهر، ** - ارتباط العائد اليومي لثلاث سنوات

أبرز دراسات وأبحاث المركز

قطاع الطيران في دول مجلس التعاون الخليجي – شركات الطيران التقليدية

من المتوقع أن ينمو هذا القطاع بوتيرة سريعة تعززه الطاقات الاستيعابية المتزايدة للمطارات وأحجام أساطيل شركات الطيران الكبرى في المنطقة. كما يشهد الحجم الإجمالي لخدمات الطيران المحلية والإقليمية والدولية زيادة سنوية بمعدل 11.9%، ويمثل نسبة 9% من حجم الحركة الجوية العالمية.

قطاع الطيران في منطقة الخليج العربي أخذ في التطور نتيجة اتباع شركات الطيران التقليدية ذات الأسعار العادية وشركات الطيران الاقتصادي ذات الأسعار المخفضة لنماذج أعمال فعالة. وتتفاوت هيكليات السوق من دولة إلى أخرى في المنطقة تبعاً للسياسات المعمول بها. كما أن استراتيجيات أسعار الشركات المختلفة تشهد تغيرات شاملة، مع التوجه إلى اعتماد نماذج أعمال هجينة. ويعمل عدد من شركات الطيران العالمية في المنطقة مستفيداً من الموقع الاستراتيجي والبنية التحتية.

الفروقات الرئيسية بين شركات الطيران التقليدية وشركات الطيران الاقتصادي

الفئة	شركات الطيران التقليدية	شركات الطيران الاقتصادي
نموذج الأعمال	نموذج المحاور والتحويل بالترانزيت	نموذج الرحلات المباشرة
نموذج الخدمات	التركيز على تقديم المنافع والخدمات المميزة أثناء الرحلات	بدون خدمات مميزة أثناء الرحلات
الاستراتيجية العامة	استراتيجيات تمييز	استراتيجية منخفضة التكلفة
العملاء المستهدفين	المسافرون الراغبون في الرفاهية	العمال الأجانب

المصدر: دراسات وأبحاث المركز

من الحوافز التي تعزز نمو قطاع الطيران في المنطقة الزيادة السكانية، وارتفاع مستويات الإنفاق، والطلب المرتفع على السفر بالطائرات، وازدهار القطاع السياحي، والموقع الاستراتيجي، وتوسع العلاقات التجارية. وتعتمد شركات الطيران التقليدية نموذج أعمال مركب قائم على المحاور المركزي والتحويل بالترانزيت وأسعار متعددة. وتركز بشكل رئيسي على المسافرين من رجال الأعمال والمسافرين الراغبين في الراحة والرفاهية أثناء السفر. وتفضل شريحة المسافرين على شركات الطيران التقليدية المنافع والخدمات المميزة المقدمة أثناء الرحلات، والراحة، وبرامج المسافرين الدائمين وصلات رجال الأعمال.

يواجه قطاع الطيران عدداً من التحديات منها تطور طائرات للنقل لمسافات طويلة، وتزايد ازدحام حركة الطيران، وفائض الطاقة الاستيعابية، وغياب المطارات الثانوية والطلب على القوى العاملة. كما أن عمليات إصلاح الأنظمة الرقابية كانت بطيئة، ما أدى إلى تدني كفاءة عمليات شركات الطيران.

من المتوقع أن يبلغ عدد المسافرين عبر مطارات دول مجلس التعاون 450 مليون مسافراً بحلول العام 2020. وقد استثمرت دول المنطقة في البنية التحتية للمطارات للاستفادة من موقعها الجغرافي المثالي الذي يربط الشرق بالغرب. واستطاع مطار دبي الدولي تثبيت مكانته كأكثر محور إقليمي ازدحاماً لركاب الترانزيت، لينافس مطار هيثرو في لندن. ويفضل عدد متزايد من شركات الطيران مطار دبي بفضل المرافق والتسهيلات المتاحة فيه. ويخدم المطار أثر من 125 شركة طيران تقوم بتشغيل رحلات إلى أكثر من 260 وجهة.

الجدول: ملخص شركات الطيران التقليدية في دول مجلس التعاون

شركة الطيران	عدد الوجهات	عدد الطائرات	طلبات الطائرات	متوسط عمر الأسطول	عدد الموظفين	الاستراتيجية
الإمارات	140	218	191	6.3 سنة	20.299	النمو العضوي
السعودية	40	114	29	8.8 سنة	-	اتحادات عالمية
القطرية	138	131	175	5.3 سنة	19.000	استبدال الطائرات القديمة
الاتحاد	103	93	86	5 سنة	18.543	اتحادات رأسمالية
طيران الخليج	28	27	16-12	4.3 سنة	2.742	التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
العمانية	47	27	20	6.3 سنة	5.831	النمو العضوي
الكويتية	47	17	28	20.2 سنة	6.000	استئجار الطائرات

المصدر: اتحاد جمعيات الطيران CAPA، أساطيل الطائرات Airfleets (*عمر الأسطول بالسنوات)

ملاحظة: حجم أسطول طيران الخليج 27 طائرة وفقاً لمعلومات أيرفلينس، بينما أظهر موقع وكبيديا أن عدد الطائرات هو 35؛

تتميز التوقعات المستقبلية لقطاع الطيران بالإيجابية، ومن المتوقع أن تنمو حركة المسافرين وأرباح شركات الطيران بمعدلات مرتفعة في المنطقة، كذلك من المتوقع أن تصبح منطقة الشرق الأوسط ثاني أكثر المناطق ربحية في العالم مع توقع ارتفاع أرباح شركات الطيران في المنطقة في العام 2014.

غير أن النمو الكامل المتوقع لشركات الطيران الخليجية لا يخلو من حصته من التحديات، ومنها على سبيل المثال تطوير الطائرات للنقل لمسافات طويلة، وتزايد ازدحام الحركة الجوية، والقلق من فائض الطاقة الاستيعابية، والعوائق الرقابية. وقد كانت مسارات النقل لمسافات طويلة مصدر النقد الرئيسي لشركات الطيران التقليدية التي اعتمدت نموذج المحاور والتحويل بالترانزيت، وتستغرق الرحلات الدولية بدون توقف على مسارات مثل بانكوك-نيويورك، وسنغافورة-نيويورك ما بين 16 إلى 18 ساعة، ويمكن أن يتم تشغيلها بكفاءة أعلى باستخدام طائرات النقل لمسافات طويلة بدلاً من استخدام مطارات منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ما يتيح بالتالي توفير الوقت والوقود.

كما أن ازدحام الأجواء من المسائل التي تدعو إلى القلق المتزايد في دول مجلس التعاون الخليجي، نتيجة حجز ما يتراوح ما بين 40% إلى 60% من الأجواء للاستخدامات العسكرية، والباقي للطيران التجاري. ومن الفرص التي رأتها منظمة أياتا لتسهيل حركة الطيران إقامة شراكة مع القوات المسلحة لفتح مناطق ذات استخدامات مرنة.

وبعد تسليم جميع الطائرات الجديدة، يمكن أن تصبح الطاقة الاستيعابية لشركات الطيران أكبر من حجم الطلب على النقل الجوي في المنطقة. ويؤدي هذا إلى منافسة على الأسعار في قطاع الطيران مع لجوء شركات الطيران إلى خفض أسعارها لزيادة نسبة الإركاب.

المصدر: مقتطفات من تقريرنا عن دراسة البنية التحتية التي أجريناها تحت عنوان "شركات الطيران الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي". للاطلاع على مزيد من التفاصيل، فضلاً زيارة www.e-marmore.com

أبل: لا تزال تفكر بشكل مختلف

أدى طرح أبل آيفون 6 وأبل آيفون 6 بلاس في الأسواق في سبتمبر 2014 إلى مبيعات قوية في أسواق الدول المتقدمة والأسواق الناشئة. ووفقاً لما أورده الرئيس التنفيذي لشركة أبل تيم كوك، تم شراء 34.000 جهاز آيفون في كل ساعة من كل يوم خلال الربع الأخير من العام 2014، ما أدى إلى قيام المحللين المختلفين بإجراء عدة دراسات مقارنة، أشارت إحداها إلى أن شركة أبل قد حققت أرباحاً في الربع الأخير من 2014 تزيد عما حقته 435 شركة مدرجة في مؤشر ستاندرد أند بورز لأكثر 500 شركة منذ العام 2009، بينما أشارت دراسة أخرى إلى أن مبيعات أبل من أجهزة آيفون قد فاقت مبيعات غوغل ومايكروسوفت مجتمعين.

تبلغ احتياطات أبل النقدية 178 مليار دولار أمريكي، أي ما يفوق احتياطات أي شركة أخرى في العالم. كما أنها تفوق أيضاً النواتج المحلية الإجمالية لكل من الكويت، والمغرب، وسلطنة عمان، وسوريا، وليبيا، ولبنان، والبحرين.

شركة أبل مقارنةً باقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

مليار دولار أمريكي

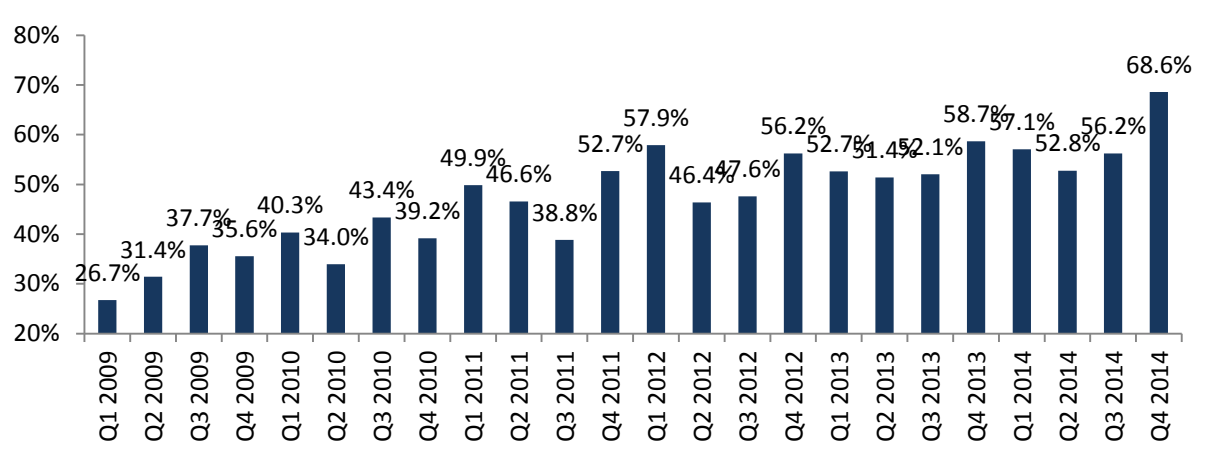
الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات الحكومية
$\times 4.3 =$  \$778	$\times 1.9 =$  \$352
$\times 2.3 =$  \$416	$\times 0.8 =$  \$139
$\times 1.2 =$  \$212	$\times 0.5 =$  \$93
$\times 1.0 =$  \$179	$\times 0.7 =$  \$126
$\times 0.4 =$  \$81	$\times 0.2 =$  \$40
$\times 0.2 =$  \$34	$\times 0.05 =$  \$9

www.e-marmore.com MARMORE MENA INTELLIGENCE معلومات الرسوميات:

ترتكز استراتيجية أعمال الشركة على قدرتها على تصميم وتشغيل نظمها التشغيلية الخاصة وأجهزتها وبرامج تطبيقاتها وخدماتها. ويقول روب شيرا، العضو المنتدب الأول والمحلل التقني بشركة أفيركور أن النجاح الباهر الذي حققته شركة أبل قد ارتكز على قدرتها على امتلاك الأجهزة والمنصات الحاسوبية. وبينما تخلى الجميع عن نموذج الأعمال ذاك، أثبتت شركة أبل أن التوصل إلى الحلول الصحيحة يؤدي إلى تحقيق منافع هائلة.

استثمرت شركة أبل في متاجر التجزئة والمتاجر الإلكترونية العائدة لها، وهي تملك شبكة توزيع عبر أطراف ثالثة للوصول بفعالية وكفاءة إلى أعداد أكبر من العملاء وتزويدهم بالمبيعات وتقديم الدعم لهم. وتحصل الشركة على غالبية إيراداتها من مبيعات أجهزة آيفون التي أسهمت بأكثر من 50% على مدى السنوات القليلة الأخيرة ووصلت حالياً إلى نسبة عالية بلغت 69%. ومع طرح أحدث سلسلة من موديلات الآيفون، شهد عدد وحدات آيفون المباعة نمواً هائلاً من 39.3 مليون وحدة في الربع الثالث من العام 2014 إلى 74.5 مليون وحدة في الربع الرابع من العام 2014، أي بزيادة بنسبة 90%. وارتفعت الإيرادات من هواتف آيفون بنسبة 116%، من 23.7 مليار دولار أمريكي إلى 51.2 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

حصة إيرادات آيفون، 2014-2009



المصدر: ستاتيسا Statista

إذن، كيف تحقق شركة أبل كل هذه الأموال بينما يتأى أكثر من 50% من مبيعاتها من منتج واحد؟ الجواب يكمن في هامش الربح، حيث نجد أن قيمة بيع جهاز آيفون 6 في المتاجر (649 دولار أمريكي) أو جهاز آيفون 6 بلاس (749 دولار أمريكي) تمثل على التوالي أكثر من 3.2 ضعف و3.5 ضعف تكلفة العناصر الإفرادية والعمالة التي يستغرقها صنعها.

يتساءل المحللون إلى متى يمكن أن يستمر نموذج الإيرادات هذا، حيث إن ما يقرب من 70% من مستخدمي الهاتف الخليوي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية يملكون جهاز هاتف ذكي، ووفقاً لما أورده كولن غيلز، المحلل لدى شركة بي جي سي بارتنرز، فإن النمو المحتمل لمبيعات الهواتف الذكية سوف يتراوح ما بين 5% إلى 10%. وفي شريحة الألواح الذكية، انخفضت حصة أبل من السوق إلى 23% في العام 2014، من 29% في العام 2013. وتأتي مجموعة المنتجات القادمة حاملةً معها صعوبات وتحديات خاصة بها. ونجد أن مبيعات الساعات الذكية لم تشهد نجاحاً كبيراً، ولا تزال هناك ضبابية تحيط بالإقبال العالمي على نظام المدفوعات الإلكترونية أبل باي Apple Pay.

بينما يعتبر الاعتماد المتزايد على منتج واحد مصدر قلق، شهدت الشركة مؤخراً ارتفاعاً كبيراً في مبيعاتها للأسواق الناشئة، وهناك إمكانية لتحقيق نمو في أسواق الهواتف الذكية العالمية الأخرى. غير العملاء اليوم يجدون تشكيلة واسعة من الهواتف الذكية للاختيار منها، تشمل بلاكييري، وهواتف أندرويد الذكية من سامسونغ، وأل جي، ومنتجات الشركات الصانعة منخفضة التكلفة مثل لينوفو، ومايكروماكس، وزيانومي. وبينما من المتوقع أن ينمو سوق الهواتف الذكية بمعدل يفوق 10%، فإن معظم النمو سوف يكون في المنتجات ذات الأسعار المنخفضة أو المتوسطة الأسعار، على عكس جهاز الآيفون الذي يستهدف الأسواق مرتفعة الأسعار التي تتزايد نسبة التشبع فيها.

المصدر: مقتطفات من تقريرنا عن دراسة السوق المالية التي أجريناها تحت عنوان "أبل". للاطلاع على مزيد من التفاصيل،

فضلاً زيارة www.e-marmore.com

القمة الحكومية في دبي 2015 – حدث مفصلي هام لدول مجلس التعاون الخليجي

استضافت دبي (الإمارات العربية المتحدة) في الفترة من 9 فبراير إلى 11 فبراير 2015 قمته الحكومية الثالثة والتي شارك فيها 87 دولة وأكثر من 100 متحدث عالمي منهم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون؛ و جلالة الملكة رانيا العبدالله، ملكة الأردن؛ ونائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم الكوري الجنوبي هوانغ وو-يي؛ والمؤسس المشارك لشركة أبل ستيف وزنيك؛ والمؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي كلاوس شواب، وغيرهم.

كما ضمت قائمة المشاركين الذي يمثلون حكومة الإمارات العربية المتحدة سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب الرئيس ورئيس مجلس الوزراء الإماراتي وحاكم دبي. وتعتبر القمة الحكومية 2015 "سنة الابتكار". وهذا يتوافق مع الرؤية الوطنية لتحويل الإمارات إلى دولة رائدة عالمياً في مجال الابتكار. وتوجه حكومة الإمارات رسالة مفادها أن الحكومات هي المعنية الرئيسية في دفع عجلة الابتكار في مجتمعاتها. ولذلك فإن العنوان المشترك أو الموضوع العام للقمة الحكومية 2015 كان "تشكيل حكومات المستقبل"، وتعتبر القمة نفسها منصة مشتركة للحكومات والصناعة العالمية للمشاركة في مناقشات حول مستقبل النظم الحكومية.

يمكن أن تؤيد دول كثيرة أخرى في المنطقة عمومًا منهجية الإمارات في التنويع الاقتصادي القائم على الابتكار. وهناك عدد من البنود التي يمكن الاختيار منها في التطور الكمي المتواصل للإمارات للوصول إلى أعلى مستويات الحوكمة والابتكار. وبعض أبرز المواضيع الرئيسية هي:

- يتم على الأرجح تنفيذ الابتكار بفعالية بوجود رؤية استراتيجية ملموسة لدعمه، إلى جانب أهداف قابلة للقياس يمكن أن تشكل معالم قياس للمراحل المستقبلية.
- من المهم أن يتم استيعاب المعرفة حول الممارسات والمعايير الأفضل المعمول بها في جميع أنحاء العالم، ولكن ينبغي الاستفادة من المعرفة بتطبيق نسخ محلية منها يتم تعديلها وتكييفها بما يتناسب مع احتياجات الدولة المحددة.
- من المحتمل أن تحصل إخفاقات في تنفيذ الإدارة العامة والسياسات. وبدلاً من الاستسلام لليأس، ينبغي على الحكومات وضع آليات يمكن أن تتعلم من خلالها من الإخفاقات من أجل الوصول إلى درجة الامتياز في المستقبل.
- إصلاحات التعليم هي في صلب التأسيس للنجاح في المستقبل. ولهذا فإن هناك حاجة لإيجاد تقارب بين الفنون والعلوم من أجل تمكين أجيال الطلبة القادمة من تطوير مهارات التفكير والتصرف على أسس شاملة.
- التركيز على منهجية "المدن الذكية" والتي تجمع بين التقنيات والخدمات الحكومية الفعالة بشكل غير منظور بما يجعل حياة المواطنين أبسط، وبما يمكنهم من الطموح سعياً وراء تحقيق التميز الفردي أو الجماعي؛ بدلاً من إعاقتهم بوقائع الحياة العملية (كازحام الحركة المرورية، إلخ).

في ختام القمة 2015، تم تكليف هيئة القمة الحكومية بالتحضير للقمة 2016، والمقرر أن تكون "حدثاً عالمياً متخصصاً" يساعد على تطوير الحلول المتبكرة فيما يتعلق بالتحديات المشتركة المتعلقة بالخدمات التي تواجهها الحكومات. كذلك سوف تشمل القمة 2016 أيضاً معرضين وجوائز عالمية. المعرض الأول بعنوان "متحف المستقبل"، وتستعرض فيه الخدمات الحكومية على مستوى عالمي، بينما يضم المعرض الثاني أحدث الابتكارات في تقديم الخدمات الحكومية.

لذا من الواضح أن الإمارات ترى نفسها كمنصة للمناقشة والمناظرة ولتجربة مختلف نماذج الابتكار الجديدة فيما يتعلق بالخدمات الحكومية على مستوى عالمي. ونظراً للطموحات الكبيرة للإمارات فيما يتعلق بالحوكمة والابتكار والتحويل الاقتصادي، فإن الأسلوب المتبع في القمة ليس مفاجئاً. وتمثل الثقة الوطنية بالنفس حقيقة أنه فيما يتعلق بالإمارات، من الموقع أن تتراجع الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني من حوالي 30% اليوم إلى 5% تقريباً فقط بحلول العام 2021.

إن حالة التفاؤل السائدة بين صناعات السياسة في الإمارات تبرز بوضوح في كلمات سمو الشيخ سيف بن زايد، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الإماراتي، الذي قال خلال القمة الحكومية 2015 ما يلي: "سوف نتطلع إلى المستقبل بتفاؤل حتى عندما يغادر آخر برميل نفط، حيث إن شبابنا الذي استثمرنا فيه هو الذي يمثل ثروتنا الحقيقية". وهذا درس مهم جداً للكويت لتتعلم منه أنه لكي ينجح برنامج التنويع الاقتصادي المستدام، يجب أن يكون الاستثمار في نجاح الشعب الكويتي في أعلى الأولويات على جدول الأعمال الاستراتيجي.

الإمارات العربية المتحدة مقارنة بالكويت: مقارنة المؤشرات العالمية الرئيسية

المؤشر	ترتيب الإمارات	ترتيب الكويت
تقرير التنافسية العالمية 2014-2015* (الترتيب بين 144 دولة)	12	40
مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال 2015 (الترتيب بين 189 دولة)	22	86
مؤشر الابتكار العالمي 2014** (الترتيب بين 143 دولة)	36	69
مؤشر الأداء اللوجستي 2014*** (الترتيب بين 160 دولة)	27	56
مؤشر جاهزية الشبكات 2014* (الترتيب بين 148 دولة)	24	72
تقرير التنافسية العالمية 2014-2015* الصحة والتعليم الأساسي (الترتيب بين 144 دولة)	38	82
تقرير التنافسية العالمية 2014-2015* التعليم العالي والتدريب (الترتيب بين 144 دولة)	6	81
تقرير التنافسية العالمية 2014-2015* نوعية المؤسسات (الترتيب بين 144 دولة)	7	55
مؤشر مدركات الفساد 2014* (الترتيب بين 144 دولة)	25	67

المصدر: *المنتدى الاقتصادي العالمي؛ **جامعة كورنيل، إنسيد، والمنظمة الدولية للملكية الفكرية؛ *** البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي؛ #منظمة الشفافية العالمية؛

المصدر: مقتطفات من تقريرنا عن الدراسة الاقتصادية التي أجريناها تحت عنوان "قمة حكومة دبي". للاطلاع على مزيد من التفاصيل، فضلاً زيارة www.e-marmore.com

سعر التعادل المالي النفطي – الجواب في عهدة المجيب؟

سعر التعادل المالي النفطي هو السعر الذي تتوازن عنده ميزانية الدولة المصدرة للبترول. وتقوم المؤسسات وهيئات التقييم المختلفة بحساب تقديرات متفاوتة لسعر التعادل النفطي، ما يؤدي إلى التباس في أذهان الكثيرين الذين يتابعون هذا المؤشر. وحساب هذا المؤشر بحد ذاته يعتبر بسيطاً. إذن لماذا هذا العدد الكبير من التقديرات المختلفة؟

هناك بعض الأسباب الواضحة للفروقات بين تقديرات أسعار التعادل. على سبيل المثال، يمكن أن تختلف الأرقام التاريخية المستخدمة لحساب أسعار التعادل من سنة إلى السنة التي تليها، أو يمكن أن تتفاوت التقديرات من حيث توقعات أحجام الإنتاج النفطي، وأحجام الصادرات وأسعار النفط العالمية. كذلك فإن الفروقات في تقديرات الإنفاق الحكومي المستقبلي أو الفروقات المتعلقة بتضمين أو استبعاد بعض بنود الإيرادات يمكن أن تؤدي أيضاً إلى نشوء اختلافات.

يحتوي الجدول التالي على أسعار التعادل المالي النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2015، موزعة على عدد من التقديرات:

تقديرات أسعار التعادل المالي النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي، 2015 متوقع، بالدولار الأمريكي

الدولة	صندوق النقد الدولي	معهد التمويل الدولي	دويتشه بنك
قطر	60.0	65.3	76.8
البحرين	127.1	130.2	138.1
سلطنة عمان	102.6	113.2	110.0
المملكة العربية السعودية	87.2	109.4	104.4
الإمارات العربية المتحدة	73.8	73.6	80.8
الكويت	49.4	62.8	78.4

المصدر: معهد التمويل، صندوق النقد الدولي، دويتشه بنك، دراسات وأبحاث مارمور

يمكن حساب أسعار التعادل المالي النفطي باستخدام أساليب تشمل على سبيل المثال أخذ خطط الإنفاق الحكومي لسنة معينة زائد تقديرات حجم الإنتاج/الصادرات، ومن ثم حساب مستوى السعر المطلوب لمطابقة الإنفاق مع الأخذ في الاعتبار الإيرادات الأخرى (كالضرائب) من المصادر غير النفطية؛ أو يمكن أن تكون هناك طرق خاصة أكثر تعقيداً كالتي يتبعها صندوق النقد الدولي أو معهد التمويل الدولي.

وبدون دخل الاستثمار، يمكن أن يرتفع سعر التعادل للإمارات ما بين 25% إلى حوالي 50%، ما يشير إلى مدى أهمية دخل الاستثمار في ميزانية الإمارات. أي بعبارة أخرى، إذا كان دخل الاستثمار يعتبر جزءاً من الإيرادات غير النفطية، ينخفض سعر التعادل النفطي بشكل كبير لكل من الكويت والإمارات. ومع توسعة نطاق النقاش العام إلى مستوى دول مجلس التعاون ككل، يتبين أنه يجب على الدول المصدرة للنفط الحذر الدائم من أسعار التعادل فيها. على سبيل المثال، يصنف المحللون سلطنة عمان ومملكة البحرين واللتان تنفردان بأسعار التعادل الأعلى فيهما مقارنةً بدول مجلس التعاون الأخرى، على أنهما عرضة للتأثر بالصدمات النفطية. كما أن الحكومات الخليجية هي اليوم في وضع أفضل لتجاوز فترة طويلة من التراجع في أسعار النفط، مقارنةً بمعظم الدول الأخرى المصدرة للنفط، بفعل احتياطياتها المالية الضخمة.

توقعات مارمور لأسعار التبادل للكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حتى العام 2020، بالدولار الأمريكي

الدولة	2015 متوقع	2016 متوقع	2017 متوقع	2018 متوقع	2019 متوقع	2020 متوقع
الكويت مع دخل الاستثمار	51.2	50.2	48.7	50.0	52.0	54.1
الكويت بدون دخل الاستثمار	71.3	75.5	78.8	81.8	85.5	89.3
السعودية مع دخل الاستثمار	83.9	85.1	87.1	90.6	89.8	89.0
السعودية بدون دخل الاستثمار	86.5	87.5	89.4	92.9	92.1	91.3
الإمارات مع دخل الاستثمار	73.8	69.5	79.6	80.8	84.9	89.2
الإمارات بدون دخل الاستثمار	121.0	125.5	124.9	124.7	128.7	137.9

المصدر: دراسات وأبحاث مارمور

أصدر صندوق النقد الدولي تقديرات لسعر التبادل المالي النفطي لدولة الكويت حتى العام 2016. ووفقاً لما أورده الصندوق، من المتوقع أن يبلغ سعر التبادل النفطي في الكويت للعامين 2015 و2016 حوالي 49 دولار أمريكي (مع دخل الاستثمار)، بينما تظهر تقديراتنا أن السعر للعامين 2015 و2016 هو 51.2 دولار أمريكي و50.2 دولار أمريكي على التوالي. أما في العام 2020، فإننا نتوقع أن يرتفع سعر التبادل النفطي إلى 54.1 دولار أمريكي. غير أن التقديرات تختلف بحسب كيفية معاملة دخل الاستثمار. ويحتوي الجدول التالي على توقعات أسعار التبادل النفطي لدولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة حتى العام 2020، بما يشمل استخدام/عدم استخدام دخل الاستثمار لأغراض الحساب.

بعض النتائج الرئيسية التي تم استخلاصها من الدراسة هي أنه فيما يتعلق بالكويت، فإن إضافة أو استبعاد دخل صندوق الثروة السيادية للدولة تلعب دوراً هاماً في حساب تقديرات سعر التبادل النفطي المالي. ولكن في حالة المملكة العربية السعودية، لا يسهم دخل الاستثمار بدور رئيسي.

يمكن استخدام معيار الرصيد المالي غير النفطي لقياس مستوى التنوع. ويظهر تحليل الرصيد المالي غير النفطي أن نمو القطاعات غير النفطية يعتمد بدرجة كبيرة على الإنفاق الحكومي في كل من دولة الكويت وسلطنة عمان، بينما العكس صحيح في كل من الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر.

يعتبر سعر التبادل المالي النفطي مقياساً هاماً، ولكن لا ينبغي أخذه بشكل سطحي، فالمقياس يمكن أن يشهد تقلبات كبيرة بحسب الافتراضات المستخدمة في حسابه.

المصدر: مقتطفات من تقريرنا عن الدراسة الاقتصادية التي أجريتها تحت عنوان "سعر التبادل المالي النفطي". للاطلاع على مزيد من التفاصيل، فضلاً زيارة www.e-marmore.com

المستجدات الرقابية في دول مجلس التعاون – النصف الأول 2015

قائمة الإصلاحات – النصف الأول 2015

القطاع	الكويت	السعودية	الإمارات	قطر	سلطنة عمان	البحرين
الأسواق المالية		✓			✓	
التعليم				✓		
الاستثمارات الأجنبية			✓			
الحوكمة	✓	✓	✓			
التأمين					✓	
العمالة		✓		✓		✓
المشاريع الخاصة	✓		✓		✓	
العقار						✓
الضرائب	✓					

المصدر: دراسات وأبحاث مارمور

شهد النصف الأول من العام 2015 تكثيفاً في الجهود في جميع دول مجلس التعاون لتنفيذ إصلاحات بهدف اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمساعدة على تحقيق المزيد من التنوع الاقتصادي. وكان من البديهي التركيز على تسهيل ممارسة الشركة لأنشطة الأعمال، بفعل توفير الدعم للإصلاحات في مجالات الحوكمة والتعليم وغيرها. ومن الأمثلة البارزة على مدى تعقيد المسار الإصلاحية تجربة الكويت في إلغاء الدعم على الديزل والوقود ومن ثم مسارعتها إلى إعادة تقديمه. ويمكن توقع نشوء بعض الحركات الإصلاحية الهامة في الكويت خلال ما تبقى من السنة، وعلى الأخص فيما يتعلق بتوحيد الأنظمة الضريبية السارية على الشركات المحلية والأجنبية.

وإلى جانب ذلك، شكلت السنة حدثاً مفصلياً في المملكة العربية السعودية مع فتح سوق الأسهم فيها أمام المستثمرين الأجانب، على الرغم من فرض بعض الشروط المقيدة لها. ومع حصول المستثمرين الأجانب على مزيد من الدراية والمعلومات حول فتح سوق تداول، من المرجح جداً أن يرتفع حجم الاستثمارات الأجنبية في المملكة. وفي غضون ذلك، تسعى الإمارات إلى تحويل نفسها إلى أكثر الدول انفتاحاً في المنطقة على الاستثمارات، ويجري العمل حالياً على إصدار قانون يسمح بالملكية الأجنبية الكاملة 100%، بينما تم تخفيف القيود على تعويم الأسهم في السوق. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل قطر على تحسين قوانين العمل، بينما أبدت سلطنة عمان اهتمامها بتحسين قانون حوكمة الشركات. وتركز البحرين جهودها على استعادة ثقة المستثمرين بالقطاع العقاري الهام. ومن المرجح أن تشهد المنطقة تطورات إصلاحية هامة في النصف الثاني من العام 2015.

الكويت

الحوكمة

الكويت تعيد الدعم على الديزل والكيروسين [المصدر: [آرايان بزنس بابلينغ ليمتد](#)]

في أواخر يناير 2015، تراجعت الكويت عن قرار رفع الدعم على الكيروسين والديزل، بعد أن كانت قد قامت بتقليصها في مطلع شهر يناير. غير أنها أعادت العمل بها بعد أن أخذت في الاعتبار تأثيرات التضخم والرأي العام.

الشركات الخاصة

الكويت تنظر في قانون جديد للإعسار [المصدر: [غلوب بزنس بابلينغ ليمتد](#)]

تدرس الكويت حاليًا قانونًا جديدًا يؤدي إلى جعل قانون الإفلاس والإعسار الكويتي أقرب إلى الفصل الحادي عشر من الباب الحادي عشر من قانون الإفلاس الأمريكي. وقد ورد أن جهاز الفتوى والتشريع بدولة الكويت يعكف حاليًا على دراسة مسودة قانون الإفلاس المقترح ("مسودة القانون").

الضرائب

الكويت تدرس خطة لتطبيق ضرائب مماثلة على الشركات المحلية والأجنبية [المصدر: [آرايان بزنس بابلينغ ليمتد](#)]

أوردت وسائل الإعلام أن الكويت تدرس مقترحات لتوحيد معدلات الضرائب على الشركات المحلية والأجنبية. ولم تتضمن التقارير أي إشارة إلى تفاصيل تلك المقترحات أو التاريخ المتوقع لإقرارها.

المملكة العربية السعودية

العمل

المملكة العربية السعودية لتسريع إصدار تأشيرات العمل [المصدر: [آرايان بزنس بابلينغ ليمتد](#)]

صدرت تقارير بأن الحكومة السعودية سوف تبدأ بإصدار تأشيرات العمل الجديدة خلال فترة عشرة أيام، بدلا فترة التسعين يومًا التي كانت تستغرقها في السابق. وسوف تقوم مكاتب العمل السعودية بالتفتيش على الشركات التي تتقدم بطلبات لاستقدام عمالة أجنبية للتأكد من استيفائها للشروط المطلوبة.

الحوكمة

المملكة العربية السعودية تعيد هيكلة شركة ارامكو لفصلها عن وزارة البترول والثروة المعدنية [المصدر: [ياهو فايننس](#)]

وافق المجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية على إعادة هيكلة شركة النفط الحكومية أرامكو السعودية في إطار خطة تقضي بفصلها عن وزارة البترول والثروة المعدنية. ولم تشر التقارير إلى كيفية تغير طريقة اتخاذ القرارات الاستراتيجية بالشركة.

الأسواق المالية

المملكة العربية السعودية تفتح سوق الأسهم التي تقدر قيمتها بـ 585 مليار دولار أمريكي أمام المستثمرين الأجانب [المصدر: [ياهو - أي بي سي نيوز نتورك](#)]

في يونيو 2015، فتحت المملكة العربية السعودية سوق الأسهم أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمرة الأولى. ويسمح فتح سوق تداول للشركات، وعلى الأخص شركات القطاع غير النفطي، بالحصول على التمويل من المستثمرين الأجانب مباشرة. ولم يكن بمقدور المستثمرين الأجانب في السابق الدخول إلى السوق السعودية سوى بطريق غير مباشرة، وذلك من خلال مؤسسة محلية سعودية، وهو ما كان يعتبر أمرًا بالغ التكلفة والتعقيد.

الإمارات العربية المتحدة

الاستثمارات الأجنبية

مسودة قانون إماراتي يسمح بالملكية الأجنبية للشركات 100% [المصدر: [تومسون رويترز](#)]

ورد أن الإمارات العربية المتحدة قد أصبحت في مرحلة متقدمة على طريق وضع مسودة قانون استثمار أجنبي يسمح بالملكية الأجنبية المباشرة بنسبة 100% للشركات في بعض القطاعات الاقتصادية. وعلى الرغم من عدم تحديد تلك القطاعات، فإن الخطوة تعتبر قفزة إلى الأمام من القانون الإماراتي الحالي الذي ينص على عدم تجاوز نسبة الملكية الأجنبية 49% كحد أقصى في جميع القطاعات، عدا الشركات في "مناطق التجارة الحرة".

الشركات الخاصة

قانون الشركات الإماراتي يسهل التعويم بهدف اجتذاب المزيد من الاستثمارات [المصدر: [تومسون رويترز](#)]

في أبريل 2015، أصدرت الإمارات قانوناً للشركات يخفف من القيود على التعويم في سوق الأسهم ويهدف إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات عبر تقريب قانون الشركات من المعايير العالمية. وقد ورد أنه قد جرى العمل على وضع قانون الشركات الجديد على مدى ست سنوات وتم إقرارها بعد صدور عدة مسودات منه.

الحكومة

تشكيل مجلس استشاري جديد لتشجيع الابتكار في الإمارات [المصدر: [تريد أرابيا](#)]

أنشأ مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي مجلساً استشارياً عالمياً لتحسين دور الابتكارات في الإمارات العربية المتحدة. وسوف يضم المجلس خبراء عالميين في مجال الابتكار للمساعدة على إثراء الحكومة بالخبرات والأفكار الإبداعية لدعم الجهود الهادفة إلى تحسين مركز الدولة على خارطة العالمية للابتكار الحكومي.

قطر

العمل

التحضير لتنفيذ قانون العمل القطري المعدل [المصدر: [أرابيان بزنس بابليشنغ ليميتد](#)]

أعلنت قطر أنه وفقاً لقانون العمل الجديد، سوف يبدأ دفع رواتب العمالة الوافدة بحالات مصرفية مباشرة. وتهدف هذه الخطوة إلى التأكد من حماية أجور العمال وملاحقة الشركات التي لا تلتزم بواجباتها التعاقدية.

التعليم

المجلس الاستشاري يوافق على مسودة قانون للرقابة على المدارس الخاصة [المصدر: [صحيفة ذا بانينسولا](#)]

وافق المجلس الاستشاري القطري في يونيو 2015 على مسودة قانون للرقابة على المدارس الخاصة في قطر. وتتألف مسودة القانون من 47 مادة موزعة على ستة أبواب، وهي تنظم كيفية تأسيس المدارس بالشراكة مع المستثمرين من القطاع الخاص وبدعم حكومي. وتحل مسودة القانون الجديد محل القانون القديم الذي يسري على المدارس، كما تنص على الأنظمة واللوائح الجديدة للترخيص للمدارس الخاصة ومراقبة أدائها. كذلك وافق المجلس أيضاً على تشديد العقوبات على مخالفات مراكز التعليم الخاص.

سلطنة عمان

التأمين

سلطنة عمان تسير قدماً نحو إصدار قانون التأمين التكافلي [المصدر: زاوية]

سوف تحصل سوق التأمين العمانية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، على مسودة قانون يتم إقراره قريباً. ومن المتوقع أن يؤدي القانون الجديد إلى تشجيع الاستثمارات الجديدة في قطاع التأمين التكافلي العماني. وقد وافق مجلس الدولة العماني على مسودة قانون التأمين التكافلي في فبراير 2015. وتشتمل المسودة على 58 موضوعاً مصنفة في ثمانية أبواب تغطي جميع جوانب السوق.

الأسواق المالية

هيئة الرقابة على السوق العمانية تعلن إصدار مسودة لائحة جديدة لحوكمة الشركات [المصدر: تايمز أوف عمان]

وفقاً للنتائج الإعلامية، أعلنت الهيئة العامة لسوق المال العمانية عن مسودة لائحة جديدة لحوكمة الشركات تهدف إلى تحسين الشفافية والعدالة والمساءلة والمسؤولية في الشركات المدرجة ومجالس إدارتها. وتشمل التغييرات الرئيسية الاستبدال الإلزامي لمدققي الحسابات خلال ثلاث سنوات (بدلاً من أربع سنوات)، وتشكيل لجنة تعويضات ومكافآت، إلخ.

الشركات الخاصة

مسودة لائحة جديدة لتنظيم الاستحواذ والسيطرة في سلطنة عمان [المصدر: فندس أكسيس ليميتد]

أصدرت الهيئة العامة لسوق المال العمانية مسودة لائحة جديدة لتنظيم عمليات الاستحواذ والسيطرة لاستطلاع آراء الشركات عليها. وسوف تشكل هذه اللائحة أرضية لتطوير القوانين والتشريعات المنظمة لعمليات الاستحواذ والسيطرة في سلطنة عمان. وفي ظل إطار العمل الحالي، ليست هناك حاجة إلى تقديم عرض إلزامي، وليست هناك أي شروط تقتضي الإفصاح خلال عملية السيطرة. وتعتبر هذه التغييرات متوقعة في حالة تطبيق اللائحة الجديدة.

البحرين

العمل

البحرين نحو مزيد من التسهيل لشروط إصدار التأشيرات [المصدر: تريد أرابيا]

سوف يبدأ العمل بإصدار تأشيرات متعددة السفرات يتم منحها عند الوصول إلى البحرين، وفترات صلاحية أطول، وذلك اعتباراً من الربع الثاني من العام الجاري. وقد أعلنت الحكومة البحرينية في فبراير 2015 أن صلاحية التأشيرات سوف تصبح أربعة أسابيع بدلاً من الأسبوعين المعمول بها حالياً، ويكون بالإمكان تمديدتها لثلاثة أشهر. ويخضع المقيمون الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى الراغبين في زيارة البحرين خلال عطلات نهاية الأسبوع لرسم تأشيرة قدره 25 دينار بحريني (65 دولار أمريكي) وهو ما يراه البعض مرتفعاً. ولذلك فإن التأشيرات متعددة السفرات وفترات الصلاحية الأطول تجعل رسم التأشيرة أكثر ملاءمة.

العقار

البحرين تنشئ هيئة منظمة للقطاع العقاري [المصدر: تريد أرابيا]

وفقاً لما أوردته تقارير إعلامية، تدرس الحكومة البحرينية حالياً خطة لإنشاء هيئة وطنية للرقابة على القطاع العقاري. وسوف تتولى الهيئة في حالة إقرارها، الرقابة والإشراف على القطاع العقاري وتطبيق المعايير الأفضل. ومن المتوقع أيضاً أن تسهم الهيئة في استعادة ثقة المستثمرين في القطاع العقاري.

نظرة على أرقام منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المغرب	الأردن	مصر	البحرين	سلطنة عمان	قطر	الإمارات	الكويت	السعودية	الوصف	مسلسل
97	37	314	33	67	182	369	136	665	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي) (2015 متوقع)	1
4.7	3.8	4.5	2.5	4.5	6.8	3.6	1.7	3.0	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) (2015 متوقع)	2
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	16.5%	34.0%	35.1%	23.5%	46.9%	31.0%	حصة الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني (كنسبة مئوية من مجموع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) (2015 متوقع)	3
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	77.6%	76.0%	50.4%	63.7%	64.2%	80.7%	الإيرادات الهيدروكربونية (كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات الحكومية) (2015 متوقع)	4
-3.6%	-3.2%	-11.0%	-12.5%	-13.1%	1.4%	-4.3%	8.8%	-14.2%	الفائض المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2015 متوقع)	5
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	127.1	102.6	60.0	77.3	54.0	106.0	سعر التعادل المالي النفطي (2015 متوقع) دولار أمريكي / برميل	6
55.11	55.11	55.11	55.11	55.11	55.11	55.11	55.11	55.11	سعر النفط الخام (نهاية الربع الأول 2015) دولار أمريكي / برميل	7
0	0	4.4	0.12	4.97	25.24	97.8	101.5	268.35	احتياطيات النفط الخام (نهاية الربع الأول 2015) مليار برميل	8
-2.2%	-4.1%	-2.2%	0.1%	-3.7%	3.6%	4.0%	15.2%	-1.4%	الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2015 متوقع)	9
0.9%	2.1%	9.6%	2.5%	1.3%	2.4%	2.6%	2.6%	2.2%	التضخم (%) (2015 متوقع)، متوسط مؤشر أسعار المستهلكين	10
33.25	7.11	86.8	1.36	4.29	2.39	10.06	4.18	31.41	السكان (2015 متوقع) مليون نسمة	11
1.1%	12.6%	13.4%	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	10.0%	معدل البطالة (%) (2015 متوقع)	12
51	24	63	22	24	171	86	236	508	القيمة السوقية (الربع الأول 2015) (مليار دولار أمريكي)	13
6.80%	-5.1%	-0.6%	1.6%	-1.7%	-4.7%	دبي (-6.9%) أبوظبي (-1.3%)	KWSEW (-2.7%); Price IDX (-3.9%)	5.3%	أداء سوق الأسهم (من بداية السنة - الربع الأول 2015)	14

المغرب	الأردن	مصر	البحرين	سلطنة عمان	قطر	الإمارات	الكويت	السعودية	الوصف	مسل
16.93	12.91	12.49	10.81	10.24	13.6	11.14	15.03	15.35	مكرر الربحية (الربع الأول 2015)	15
728	858	4,439	47	913	8,196	10151	8,353	152,329	السيولة (الربع الأول 2015) (مليون دولار أمريكي)	16
1.4%	3.5%	7.0%	0.2%	3.9%	4.8%	11.8%	3.5%	30.0%	نسبة دوران سوق الأسهم (الربع الأول 2015)	17
71	117	112	53	66	50	22	86	49	مرتبة سهولة ممارسة الأعمال (عالمياً - 2014-2015)	18
54	86	73	131	123	103	58	150	109	مرتبة سهولة تأسيس شركة (عالمياً - 2014-2015)	19
72	64	119	44	46	16	12	40	25	مرتبة مؤشر التنافسية العالمية (2015-2014)	20
55	71	100	31	33	24	3	61	30	مرتبة البنية التحتية في مؤشر التنافسية العالمية (2015-2014)	21
76	47	97	40	54	28	38	81	50	مرتبة الرعاية الصحية والتعليم الأساسي في مؤشر التنافسية العالمية (2015-2014)	22
104	48	111	55	79	38	6	82	57	مرتبة التعليم العالي والتدريب في مؤشر التنافسية العالمية (2014-2015)	23
90	41	124	60	64	14	24	111	33	مرتبة الابتكار في مؤشر التنافسية العالمية (2015-2014)	24
80	55	94	55	64	26	25	67	55	مؤشر مدركات الفساد (2014)	25

المصدر: المعهد الدولي للتمويل، صندوق النقد الدولي، زاوية، رويترز، إدارة معلومات الطاقة، البنك الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي، الشفافية الدولية

